

الجديدة في الخرطوم لتقبل مبادئ مشاركة السلطة والثروة في البلاد.

أندريه ستياسن هو باحث في معهد أبحاث السلام الدولي، أوسلو، شارك في مفاوضات الحكومة السودانية وحركة تحرير شعب السودان-حركة تحرير السودان، والتي ابتدأ فيها كمرافق نرويجي وأصبح فيما بعد كمرجع خاص لتقاسم الثروة لسكترتارية الهيئة الحكومية الدولية لتحقيق التنمية بخصوص إحلال السلام في السودان. ولا تعبر أي من هذه الآراء الواردة في هذا المقال رأي الحكومة النرويجية أو الهيئة الحكومية الدولية لتحقيق التنمية. بريده الإلكتروني: [es@prio.no](mailto:es@prio.no)

١ النص الكامل في الموقع [www.reliefweb.org](http://www.reliefweb.org)

-int/rw/rwb.nsf/db٩٠٠SID/EVIU

٦AZBDB?OpenDocument

٢ [www.justiceafrica.org/Final\\_Cease\\_Fire\\_agreement.pdf](http://www.justiceafrica.org/Final_Cease_Fire_agreement.pdf)

٣ تشرح الحاشية السفلى أن الاتفاقية هي النص الكامل للمشروع المقترح تحت عنوان "مبادئ الاتفاقية على منطقة أبيي"، المقدم من قبل جون دانفورت المبعوث الخاص لمجلس الشيوخ الأمريكي إلى نائب الرئيس السيد علي عثمان محمد طه والدكتور جون جارنيج رئيس حركة تحرير شعب السودان. وأعلنت الأطراف تبني هذه المبادئ كأساس لحل نزاع منطقة أبيي.

٤ قدمت اتفاقية السلام الشامل أيضاً للحزب الوطني ١٠ مقاعد في مجلس التشريعات في جنوب السودان، وبالتالي تضمن وجود قوة ثابتة في جنوب السودان.

ويعتبر تنفيذ اتفاقية السلام الشامل هو أيضاً قضية قدرات فالإختلاف بين الشمال والجنوب كبير للغاية، حيث يمكن تطوير القدرات الحالية الموجودة في الشمال، بينما يجب بناء أنظمة الجنوب تقريباً من الصفر. ويعتبر القطاع المالي مثال جيد على ذلك، ففي شمال السودان توجد بنوك في معظم المراكز التجارية ويعتبر النظام المصرفي مستقر. وهذا هو عكس الوضع الموجود في جنوب السودان، فبخلاف المدن الرئيسية، لا توجد هناك بنوك مما يعني أن التحويلات النقدية أمر صعب للغاية، لذا يجب على العامة حمل النقود، ولا يمتلك القطاع التجاري أي مدخل إلى أسواق المال التي تقدم قروض بفوائد تنافسية. سيستغرق بناء الطاقات المؤسساتية في جنوب السودان وقتاً لينتظر، وهذا مع وجود دعم كبير من المجتمع الدولي.

### النتيجة

تبحث اتفاقية السلام الشامل طرفان فقط، لذا اتهم النقاد العملية بأنها حصرية، حيث طالبت القوى السياسية الأخرى بالانضمام إليها. وأقرت الأطراف أنه من الضروري في المرحلة القادمة للنزاع توسيع العملية السياسية. وقد أظهرت الترتيبات وتبني الدستور الوطني المؤقت الاستعداد لضم مجموعات أخرى واستعداد هذه المجموعات للمشاركة. ولكن كانت هذه القضية جزء واحد فقط في الاختبار وقد يكون أسهلها نسبياً، فقد أظهرت أزمة دارفور وغيليان الاشتباكات في الجزء الشرقي للبلاد تحديات أخرى أكثر جوهرية. وفي هذه الحالة تقدم اتفاقية السلام الشامل إطار عمل للتعامل مع هذه التحديات، ولكن نجاحها أو فشلها قد يعتمد على مدى استعداد السلطة السياسية

للحركة لتؤسس نفسها كحركة قومية.

وقد أدى الموت المفاجئ للدكتور قرنق إلى إثارة تساؤل الكثير من المراقبين فيما إذا كانت حركة تحرير شعب السودان ستقلل من طموحاتها الوطنية بخصوص الإعداد للاستقلال الكامل خلال الستة سنوات القادمة. وفي الواقع لا يملك أي من الرئيس الجديد، سالفا كبير، الذي بدأ ميال لصالح الاستقلال في خطبته الافتتاحية التي رفض فيها الاقتراحات، ونائب الرئيس الجديد، ريك ماتشار، الذي اشتهر في عام ١٩٩١ عندما حاول عزل جارنيج جزئياً لأنه لم يكن يميل إلى الانسحاب، نفس تاريخ جارنيج للتعبير عن الأجندة الوطنية. وسيكون للالتزام بقيادة حركة تحرير شعب السودان - أو عدمه - نحو الأجندة الوطنية نتائج هامة لتنفيذ التحضيرات للحكومة الانتلافية. وهناك بُعداً آخر لهذا السؤال وهو الطريقة التي سترتبط بها حركة تحرير شعب السودان مع الأحزاب السياسية الموجودة في شمال السودان. وبما أن هناك سبب صغير يدعونا للاعتقاد أن حركة تحرير شعب السودان ستخسر مكانتها المسيطرة على الوضع السياسي في جنوب السودان، قد يبدو التخمين الضعيف هو أن أي تحالف سياسي ستختار حركة تحرير شعب السودان الانضمام له سيتمتع بالقوة السياسية التي ستسيطر في البلاد. وهذا يشرح سبب سعي الكثير على النطاق الكامل للساحة السياسية السودانية لكسب ود الدكتور قرنق. وقد ورث سالفا كبير دور صانع الملوك المحتمل ولكنه قد لا يرغب في استثمار وقت كبير في السياسة على المستوى الوطني.

## هل يمكن للسلام أن ينهار؟

بقلم سليمان بالدو

وتشكل اتفاقية السلام خطراً حقيقياً على الكثير من المجموعات التي لها علاقة بنظام حكم حزب التجمع الحاكم ووقعت على اتفاقية السلام الشامل تحت التهديد لإبعاد الضغط الدولي الواقع على دارفور ولتعزيز قوتها الداخلية من خلال ضمان علاقة شراكة مع حركة تحرير السودان. ويدرك معظم أعضاء حزب التجمع أن الانتخابات الحرة والنزيهة التي تتطلبها اتفاقية السلام الشامل بحلول عام ٢٠٠٩ ربما تزيحهم عن كرسي السلطة، ويخشي الكثير منهم أن ينتج عن استفتاء تقرير المصير جنوب مستقل مما يكلف الخرطوم الكثير فيما يتعلق بسيطرتها على النفط والموارد الطبيعية والمعدنية الأخرى في الجنوب. وهناك إشارات توحي بأن حزب التجمع الوطني يسعى إلى عرقلة تنفيذ الاتفاقية من خلال استخدامه

إذا لم يواجه المجتمع الدولي القضايا العسيرة بوضع حد لمساندة الحزب الحاكم لوكلائه من الميليشيات الجنوبية وتحدي الفساد وورعاية الديمقراطية وتوسيع المشاركة والشفافية (خاصة فيما يتعلق بعائدات النفط)، فإن فترة التهدئة ستقضي بسرعة.

وبالرغم من أن اتفاقية السلام المشتركة مفصلة وشاملة، إلا أنها تعكس المصالح المباشرة لحركة تحرير السودان فقط وحزب التجمع الوطني الحاكم. لذلك فإن إقصاء المجموعات الأخرى المتواجدة على الساحة يهدد استمرار الاتفاقية على المدى البعيد، فقد أصبح حزب التجمع الوطني وحركة تحرير السودان رقيقين مقربين جداً، بعد أن كانا عدوين لدودين لأجل طويل، ويجب عليها العمل معاً على تنفيذ الاتفاقية على حساب الحلفاء السابقين الذين ظلوا خارج الاتفاقية.

مثل معظم الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها بالمفاوضات، تشمل اتفاقية السلام الشامل على فائدة للجميع ولكنها خلفت الأحزاب كلها دون بلوغ كامل أهدافها. وتم الإعلان أن الاتفاقية تشمل تقاسماً موسعاً للسلطة والثروات والترتيبات الأمنية وأنها أنشأت نظاماً فدرالياً غير متماثل في ظل وجود حكومة جنوب السودان كحد فاصل بين الحكومة الوسطى ودول الجنوب ولكن بدون حكومة إقليمية موازية في الشمال.

جنوب السودان الذين لم ينضموا إلى القوات المسلحة السودانية.

■ يجب على منظمة إيجاد والولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن ينشئوا لجنة، مماثلة لجنة حدود أبيي، لتعيين الحدود بين الشمال والجنوب في المناطق المنتجة للبتترول.

■ يجب على المجتمع الدولي أن يقدم الخبرات التقنية لمساعدة حركة تحرير السودان في الانتقال من قوات العصابات إلى جيش محترف.

■ تحتاج الكنائس ومنظمات المرأة ومجموعات المجتمع المدني الأخرى قدرات معززة للرقى بالحوار الداخلي في الجنوب.

■ يجب على بعثة الأمم المتحدة في السودان أن توفر قوات حفظ للسلام في الجنوب تتمتع بقدرة استجابة سريعة وكافية لحماية المدنيين ولرد على نشوب أي أعمال عنف وخاصة هجمات ميليشيات العصابات.

■ يجب على حركة تحرير السودان أن تخاطب موضوعي النزاهة والمساواة في الحكومة الجديدة لجنوب السودان بإقامة لجنة محاربة للفساد ومنصب مراقب عام ومطالبة الوزراء بالإعلان عن ممتلكاتهم وتطوير قانون سلوك لتنفيذه بالقوة على الموظفين المدنيين.

■ يجب شمل عدد أكبر من النساء في جميع هيئات ولجان الحكومة.

وحتى إذا تقدمت عملية تنفيذ الاتفاقية إلى الأمام فيمكن أن يظل السودان مزعزعا في المستقبل المنظور في حال عدم توفر إجابات يسيرة للمشاكل القائمة في دارفور والمناطق الأخرى. وفي ظل اتفاقية السلام الشامل فقد اتخذ الشعب السودان خطوة صغيرة ولكنها هامة تجاه تغيير مسار البلاد ولكن الطريق للامان يظل بعيدا عن اليقين.

سليمان بالدو هو مدير برنامج أفريقيا في مجموعة الأزمات الدولية.

البريد الإلكتروني:

[sbaldo@crisisgroup.org](mailto:sbaldo@crisisgroup.org) وللمزيد من المعلومات، انظر تقارير مجموعة الأزمات الدولية حول السودان على الموقع التالي: [www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=1230&l=1](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=1230&l=1)

السودان كهيئة منفتحة ونزيهة بما في ذلك اتخاذ القرارات تحديا هاما قد شرع غارانغ في التعامل معه، وأصبح الأمر أكثر خطورة من ذي قبل خاصة بعد وفاته. فيصعب على الحركة الآن أن تقدم مساهمة ذات شأن لإنهاء الحرب والكارثة الإنسانية في دارفور والمشاكل الجياشة في شرق السودان، وقد ازدادت الخلافات حول انفصال الجنوب.

إذا التزمت حركة تحرير السودان بالقيام بدورها لمنع انهيار اتفاقية السلام الشامل والعودة للحرب، فيجب عليها إجراء تغييرات جذرية في طريقة عملها. ومن ناحية أخرى فقد كافحت الحركة خلال انتقالها من حركة تمرد إلى حزب سياسي. وقد عكست قلة الشمولية واتخاذ القرارات بنزاهة طريقة عدوها القديم في التوجه للحكم. وعملية تحويل أفرادها المسلحين إلى جيش جديد لا زالت في أدنى جدول أعمالها، وقد أحرزت الحركة تقدما ضئيلا في تأسيس الهيكليات المؤسسية للحكومة وتغيير الطرق المركزية لاتخاذ القرارات، وهي نقاط ضعف تضاعفت بسبب نقص الأموال، وهناك شعور متنام من خيبة الأمل حيث لم الوفاء بالتوقعات الأولية للسلام.

وفي هذا الوقت العصيب من الضروري حشد المزيد من الدعم السياسي والشعبي لاتفاقية السلام وخاصة حركة تحرير السودان، وتقع هذه المسؤولية على عاتق شركاء المجموعة الثلاثية والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج. ويجب بذل الكثير لضمان أن المتشددون المعارضين لاتفاقية السلام الشامل في الخرطوم لن يستغلوا وفاة غارانغ للتراجع عن تنفيذها بالكامل. ويجب على مجلس الأمن في الأمم المتحدة أن يتعامل وبسرعة مع أي خروقات في الجدول الزمني لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل للتأكد من أن الأطراف تسير على المسار المنشود.

إن الصفقات الأخيرة التي وقعتها حركة تحرير السودان لتطوير امتيازات البترول في الجنوب تشكل خرقا لاتفاقية السلام الشامل ونتج عنها نقدا كثيرا من جانب الحكومة وفي داخل الحركة ذاتها ومن ثم يجب هجرها جميعا. وبما أن تعامل الخرطوم مع شؤون البترول كان منطوقا على مشاكل أكثر، فمن الضروري جدا مراجعة كل العقود التي تم توقيعها في السنوات الماضية. ومما يدعو إلى القلق أن اتفاقية السلام الشامل ليس لديها أي آلية لفض النزاعات التي نشبت حول الحدود الشمالية الجنوبية في مناطق تواجد النفط بسرعة، مخاطرة بحدوث تأخير أكبر في تحصيل عائدات النفط الضرورية جدا لحكومة جنوب السودان.

التوصيات الرئيسية التي قدمتها مجموعة الأزمات الدولية هي:

■ يجب أن يوقف حزب التجمع الوطني كل أشكال الدعم المقدمة لأعضاء قوات الدفاع في

لمليشيا قوات الدفاع في جنوب السودان والرشوة وتكتيكات سياسة فرق تسد. وبذلك فهو يشجع جاهدا على نشر العداوة بين الجماعات الجنوبية ويأمل بأن يعمل الاقتتال الداخلي في الجنوب على زعزعة الوضع قبيل الاستفتاء ليتم تأجيله إلى ما شاء الله وبدون إلقاء اللوم عليه.

ويرجح أن تزداد حدة هذه التكتيكات إذا قل الضغط المفروض على دارفور وتوقفت المحادثات التي يرعاها الاتحاد الأفريقي في أبوجا بسبب الانقسامات بين حركتي التمرد الرئيسيتين إذ لم تتغير سياسيات نظام الحكم تجاه دارفور وعلى الرغم من الاستنكار الأجنبي. ويتمتع مهندسو التطهير العرقي بسلطة قوية في الحكومة الجديدة للوحدة الوطنية التي لا ترغب إلى الآن في اتخاذ الإجراءات العسكرية والسياسية الضرورية لفض النزاع وذلك بالقضاء على ميليشيات جنجويد وإنشاء سلطة حقيقية ومشاركة للثروات بين دارفور والخرطوم.

لقد أعد زعماء حزب التجمع الوطني بعض المحفزات استعدادا لدخول حركة تحرير السودان إلى الخرطوم. وقال أحد زعماء الحزب لمجموعة النزاعات الدولية "إن لديهم سيارات ومنازل جديدة لم تمس وجاهزة لتقدم لهم، وسيتم تعيين وكلاء من قوات الأمن الحكومية لحراسة كل الشخصيات الهامة في حركة تحرير السودان." وسخر أعضاء أول وفد يصل إلى العاصمة من حركة تحرير السودان من أنهم سيحصلون على إعانة مالية حال وصولهم. فذلك هو ما حدث مع الكثير من رجال السياسة الجنوبيين خلال الفترة السلمية ما بين ١٩٧٢ إلى ١٩٨٣ والتي رعتها اتفاقية أديس أبابا وما حدث لإضعاف مجموعات المعارضة الأخرى منذ تولي الزعماء الحاليين لمقاييد السلطة في عام ١٩٨٩. إن تعنت حزب التجمع الوطني خلال مفاوضات إنشاء حكومة الوحدة الوطنية وتعيينه للمتطرفين المشهورين لمناصب رئيسية في وزارتي الأمن والاقتصاد وكمستشارين للرئيس يدل على عزمه على الاحتفاظ بزمام السلطة. وإبداء حركة تحرير السودان لعواقب عدم التفوق في هذه المناورات، فقد كان الجو العام كئيب بين حركة تحرير السودان والمعارضة الشمالية بينما يجري تنفيذ اتفاقية السلام الشامل الذي طال انتظاره.

لقد صمد جون غارانغ أمام العديد من التحديات والانقسامات التي واجهته في الحفاظ على تماسك حركة تحرير السودان، ولكنه توفي في حادث مأساوي بتحطم طائرته المروحية بعد ثلاث أسابيع من تنفيذ اتفاقية السلام الشامل. وقد أجرت المفاوضات مجموعة مختارة من رجال غارانغ مما أدى إلى استياء أولئك الذين تم إقصائهم. فالرئيس الجديد لجنوب السودان، سلفا كبير، كان على خلاف شديد مع غارانغ في شهر نوفمبر ٢٠٠٤ حول عدم النزاهة والشورى في صنع القرارات. لقد كان ظهور حركة تحرير